

وثيقة مشروع
المملكة العربية السعودية

اسم المشروع: الدعم المؤسسي للإحصاء

رقم المشروع: ساو/١٠/١٠٠٦١٩

الشريك المنفذ: الهيئة العامة للإحصاء

بدء المشروع: ١ فبراير ٢٠١٧م نهاية المشروع: ٣١ مارس ٢٠٢٠م تاريخ اجتماع اللجنة الاستشارية: ١٦ يناير ٢٠١٧م

وصف موجز

أصدرت المملكة العربية السعودية مؤخراً رؤية نحو سنة ٢٠٣٠م، والتي ركزت على أبعاد الاستدامة الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأعقب ذلك صدور برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، والذي تضمن مبادرات تنموية محددة سوف تضطلع بها ٢٣ جهة حكومية بنهاية ٢٠٢٠م في إطار تنفيذ الرؤية السعودية. كانت الرؤية قد سبقها تدشين عالمي لأهداف التنمية المستدامة بوصفها نواة لجدول أعمال ٢٠٢٠م للتنمية المستدامة، والذي أعربت المملكة عن إلتزامها بإدراجه ضمن سياساتها وخططها الوطنية ومن ثم العمل على تنفيذه.

إن تنفيذ هذين الأمرين يقتضي إحصاءات دقيقة وفورية التحديث على المستويين الوطني والإقليمي. ومؤخراً عكفت الهيئة العامة للإحصاء على مراجعة استراتيجيتها المؤسسية ومواءمتها مع الرؤية السعودية ٢٠٣٠م ومع برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، فضلاً عن انسجامها مع الأهداف والمؤشرات المتفق عليها من بين أهداف التنمية المستدامة. وقد أعد هذا المشروع لتقديم الدعم للهيئة العامة للإحصاء من خلال تبني المؤخرات التالية:

- (١) مراجعة الإطار المؤسسي للإحصاء ومواءمته مع الرؤية السعودية ٢٠٣٠م وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م ومع أهداف التنمية المستدامة.
- (٢) تطوير القدرات من أجل النهوض بإمكانيات التحليل الفني والإحصائي من خلال توفير خبراء مختصين في التخصصات الرئيسية؛ ووضع المؤشرات المعيارية، والإستفادة من أفضل الممارسات لدفع التميز في الأداء؛ التدريب المكثف للموظفين والتعليم المستمر؛
- (٣) الارتقاء بتقنية المعلومات مواصلة إعداد المنتجات الإحصائية استجابةً للطلب المتنامي على المؤشرات وتقارير الاستدامة لدى كافة القطاعات؛ والربط التقني بعدد ٣٢ جهة؛ وإنشاء قاعدة معلومات وطنية شاملة.
- (٤) بلورة القدرة المؤسسية للتسويق وتنفيذها للنهوض بالعلاقات الخارجية واستكشاف المجالات المستحدثة لتسويق المنتجات الإحصائية.

مجمّل الموارد:	
إجمالي الموارد المتعمدة:	
من البرنامج الإنمائي	
٢,٦٦٦,٦٦٧	من الحكومة

المخرج المستهدف (وثيقة التعاون مع الأمم المتحدة/ وثيقة البرنامج القطري):
تنمية مستدامة قوامها المعرفة، وتستند إلى الابتكار والبنى المتطورة
المخرجات الاستدلالية: تطوير السياسات الوطنية دعماً لتنويع القاعدة
الاقتصادية مع زيادة فرص العمل للسعوديين

موافقة كل من:

الحكومة:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
د. فهد الخيفي، رئيس الهيئة العامة للإحصاء	د. أشوك نيقام، المنسق المقيم للأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:

١- التحدي التنموي

لقد حققت المملكة العربية السعودية نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة شملت كافة قطاعات الاقتصاد، وكانت الأولوية في مسيرة التنمية منصبة على مشروعات إقامة وتوسيع وتحسين المرافق والتجهيزات الاساسية. ونتيجة لذلك، استطاعت المملكة الانتقال من وضع تنموي متأخر لتصدر قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط الأمر الذي يؤمن لها مستقبلاً تنموياً واعداً ومستداماً؛ حيث قفز ناتجها المحلي الإجمالي من ١٥٦ بليون ريالاً سعودياً في ١٩٦٩ إلى ٩٤٢ بليون ريالاً سعودياً في ٢٠١١م؛ ثم إلى ٢,٨٢٧ بليون ريال في ٢٠١٤م، وبالتالي احتلت المملكة مكانتها ضمن البلدان العشرين الأعلى في التنمية عالمياً. وكان ذلك دليلاً ساطعاً على التطور الاقتصادي والاجتماعي لكافة القطاعات في المملكة. ووفقاً للترتيب السنوي في إطار مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ارتقت المملكة من تصنيف الدول متوسطة الدخل في تسعينات القرن الماضي لتتبوأ مكانها بين تصنيف الدول مرتفعة الدخل في ٢٠١٥م إذ حققت معدل ٠,٨٣٧ في مؤشر التنمية البشرية.

في موازاة ذلك، فقد ارتفع العدد الإجمالي لسكان المملكة العربية السعودية من ٧ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ إلى ٣١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥، ووفقاً للإحصاءات الرسمية، كان المتوسط السنوي لنمو السكان خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢ بـ ٤,٩٪، ثم انخفض إلى ٢,٤٪ في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤. وقد أشارت بيانات التعداد الوطني لعام ٢٠٠٤م إلى استقرار ثلثي سكان المملكة في ثلاث مناطق هي الرياض ومكة والشرقية، وأن ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي السكان تعيش في ثلاث مناطق: هي الرياض ومكة والشرقية.

إن الرؤية السعودية نحو سنة ٢٠٣٠م تمثل وثيقة طموحة مرصعة بالأهداف بعيدة المدى والتوقعات المستندة على قوى المملكة وقدراتها. وقد وضعت هذه الرؤية في إطار ثلاثة محاور رئيسية هي المجتمع الحيوي؛ والاقتصاد المزدهر والأمة الطموحة. وبمراجعة متأنية لهذه المواضيع الثلاثة وما تنطوي عليه من قضايا تهم المملكة، يتكشف لنا المنهج الشمولي للتنمية بأبعاده الثلاثة: الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي.

سبق ذلك، في سبتمبر ٢٠١٥م، توقيع قادة العالم على أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها نواة لأجندة عالمية للتنمية بحلول ٢٠٣٠م. إن هذه الأهداف، والتي أدرجت في مجموعة من ١٧ هدفاً متكاملًا ومتساقطاً، فضلاً عن ١٦٩ غاية و٢٣٢ مؤشر، تمثل عزيمة دولية بتبني خطوات جسورة وتحولية يستلزمها انتقال العالم إلى مسار مستدام وراسخ من العيش.

وعند النظر إليها من زاوية التنمية المستدامة، فإن الرؤية السعودية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لا يقتصر تشابههما على الإطار الزمني، إنما يتعداه إلى المنهج الشمولي للتنمية والتركيز على أهمية دمج الطوحيات في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية علاوةً على الاستجابة إلى ضرورة مشاركة أكبر قطاع من المجتمعات المستهدفة وصولاً إلى نتائج ملموسة على صعيد استدامة التنمية وقطف ثمارها. إن التحليل لمواءمة الرؤية السعودية مع أهداف التنمية المستدامة (حسب الملحق المرفق) تعكس طائفة كبيرة من التوافقات والتكاملات، الأمر الذي يبرر التعاون الوثيق بين المملكة العربية السعودية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق استدامة في التنمية، سواء على صعيد الرؤية السعودية ٢٠٣٠ أو أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، فإن هذه التوافقات والتكاملات سوف تتيح لمنظومة

الأمم المتحدة ميزة نسبية بالعمل في سياق تنموي يعجّ بالمنظمات التنموية الناشطة كما يتسم بالمطالب الملحة على الكفاءة والفاعلية والتميز.

لقد أعربت المملكة العربية السعودية عن إلتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدرك المملكة أن أهداف التنمية المستدامة والرؤية ٢٠٣٠ م يستلزمان عمليات تنموية شمولية بمشاركة كل الأطراف المعنية، ولا يقتصر ذلك على تحقيق الأهداف إنما يمتد إلى المشاركة في منافعها أيضاً. إن أية عملية ذات مغزى لمشاركة كل الأطراف، ينبغي تصميم السياسات مع الأخذ بمفهوم الشمولية بعين الاعتبار. ويعني ذلك أن تدرج كل جوانب الشمولية، من مساواة إلى تمكين وفرص عمل ومشاركة ورضا.

لقد صدر مؤخراً أمر سامي بتكليف الهيئة العامة للإحصاء بالإعداد للتعداد السكاني الشامل لسنة ٢٠٢٠ م، بما في ذلك استخدام المعلومات الإدارية واستغلال الأنظمة المؤسسية القائمة فضلاً عن الآليات المبتكرة والملائمة لتنفيذ تعداد وطني تتسم نتائجه بالدقة اللازمة لصناع القرار في المملكة.

٢- الاستراتيجية

إن النتيجة المستهدفة من هذا المشروع تتمثل في بلورة نظام إحصاء وطني قادر على الاستجابة الكافية للمتطلبات من بيانات في عملية التخطيط التنموي، وصناعة القرار، والرصد في المملكة. يستلزم ذلك بطبيعة الحال تعزيز كفاءة كل عمليات إعداد الإحصاءات والمنتجات الإحصائية إلى جانب التوفير الفوري وتسويق هذه المنتجات. ومن المؤمل أن يؤدي هذا المنتج المستهدف إلى دعم التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي بحلول ٢٠٣٠م. ولا شك أن التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة يقتضي أيضاً ترتيبات مؤسسية مواتية، الأمر الذي يستلزم بدوره وجود خطوط أساس دقيقة ومؤشرات واقعية على امتداد كافة قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي ضوء ذلك، تعتزم الهيئة العامة للإحصاء تطوير قدراتها وقدرات المؤسسات المنتجة للإحصاءات على المستويين القطاعي والإقليمي.

ولتحقيق كفاءة في الخدمات الإحصائية (المنتجات والخدمات مع الدقة والفورية)، مع الضروري التأكد من جودة الإطار المؤسسي من جهة قدرة السياسات الوطنية على ادراج انتاج البيانات بواسطة كل القطاعات وفقاً للأهمية التي توليها الرؤية السعودية ٢٠٣٠ لمؤشرات قياس الأداء، المطلوب من كل الجهات الحكومية إعدادها. ونظراً لأن حصيلة المؤشرات ذات الصلة سوف تغطي بكل تأكيد جوانب الاستدامة الثلاثة، فمن الملائم الشروع بإعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأكثر مواءمة للسياق التنموي للمملكة.

سوف يستند الإطار المؤسسي على عملية متواصلة لتطوير القدرات وتحديث مستمر لبنية تقنية المعلومات. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق المؤسسي بين القطاعات كافة والمناطق، سوف يوضع بما يكفل توفير منتجات إحصائية قابلة للتسويق. وطالما أن هذا التنسيق يعتبر مهمة شاقة، سواء من الناحية المالية أو التشغيلية، فسوف يقتصر دور هذا المشروع على تطوير القدرات اللازمة للتنسيق عبر القطاعات وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن التغيير المرتقب في الممارسات الإحصائية الحالية سوف يتسنى تحقيقه من خلال برنامج مستمر لبناء القدرات، لكل من الهيئة العامة للإحصاء وكافة القطاعات المشاركة، مع التركيز على وجه الخصوص على التنسيق القطاعي. ويمثل الإطار المؤسسي، بالتالي، ركيزة أساسية من شأنها النهوض بكفاءة وفاعلية إعداد منتجات إحصائية رفيعة الجودة وذات صلة بالسياق الوطني. وستوضع بنية حديثة لتقنية المعلومات تكفل الانتاج الفوري وعالي الجودة للمنتجات الإحصائية اللازمة لكل المستفيدين.

٣- النتائج والشراكات

النتائج المستهدفة

تتمثل النتيجة النهائية لهذا المشروع التوصل إلى عمليات وخدمات إحصائية ذات كفاءة بما يدفع تنفيذ كل من الرؤية السعودية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتقتضي هذه النتيجة إعداد منتجات إحصائية قابلة للتسويق وذات جودة رفيعة يتم التوصل إليها عبر تنسيق بين القطاعات بما يكفل الكفاءة والفاعلية. إن الوصول إلى هذه النتيجة يستلزم تكييف أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي ومن ثم تضمينها للخطط والاستراتيجيات والموازنات الوطنية. ويقصد بالخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية تلك التي تمليها الرؤية السعودية ٢٠٣٠ وآليات التنفيذ

التالية لها وفي صدارتها برنامج التحول الوطني. وفي ضوء ذلك، سيكون للمشروع تأثير على مستوى منظومة التخطيط الوطني فيما يتصل بمشاركة كل القطاعات وتغطية كل المناطق على قدم من المساواة.

تتمثل الخطوة الأولى نحو هذه الغاية في بلورة الترتيبات المؤسسية اللازمة، بما فيها إنشاء آلية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة يكون لديها مجموعات عمل للمؤشرات ضمن الإطار المؤسسي للهيئة العامة للإحصاء. ولكل مجموعة عمل ترتيبات شراكات محددة مع المؤسسات الوطنية. وسيتم الاتفاق على صيغ موحدة لانتاج وتحديث البيانات تفادياً لأي ازدواجية أو تباين محتمل في طرق جمع وعرض البيانات القطاعية؛ ومن شأن ذلك أن يكفل انسجام البيانات على نطاق الاقتصاد برمته.

وسيتم تصميم برنامج تطوير القدرات وتنفيذه طوال فترة هذا المشروع. وسيكون المكون الأول لهذا البرنامج مكرساً للفرق الفنية داخل الهيئة العامة للإحصاء. وسوف تستنفر هذه الفرق لتقديم المكون الثاني من البرنامج والذي يستهدف التنسيق عبر القطاعات، حيث سيتم تدريب الجهات المشاركة على الأنظمة الموحدة لإعداد البيانات (مثل نظام الحسابات الوطنية وأنظمة إنتاج المعلومات الأخرى).

إن التغيير النهائي لهذا المشروع سوف يسهم على مستوى السياسات وذلك ضمن المحاور الثلاثة لوثيقة البرنامج القطري (٢٠١٧-٢٠٢١م) المبرمة بين المملكة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه المحاور هي التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة؛ كفاءة القطاع العام؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن هذا المشروع يستهدف الإغلاء من شأن وضع السياسات كمنهج يوظف عملية اتخاذ القرار القائمة على البيانات. وفي هذا الصدد، ينظر إلى تصميم السياسات وتنفيذها كدورة تجريبية تبدأ بدواعي فهم الموضوع قبل تحديد أهداف السياسات. ويعقب ذلك تصميم الآليات اللازمة للسياسات وتطوير عملية التنفيذ. ويبدأ ذلك بتدريب الموظفين وصولاً إلى الوضع السليم للسياسات.

الموارد المطلوبة لتنفيذ النتائج المستهدفة

- إن كل منتج في المشروع سيقوده مستشار دولي قصير المدى. وسيقوم البرنامج الإنمائي باستنفاار الخبراء المختصين من منظومة الأمم المتحدة وكذلك من الحقل الأكاديمي وبيوتات الخبرة الدولية.

الشركات

- ستقوم مجموعات العمل بوضع آليات عملها الوطنية والإقليمية وتحديد قوائم الشراكات اللازمة لدعم تحقيق نتائج كل مجموعة على حدة. إن المبدأ الذي يحكم أهداف التنمية المستدامة، متمثلاً في مشاركة جميع الأطراف، سيكون نواة للهيكل المؤسسية لمجموعات العمل وشركائها.
- سيقوم البرنامج الإنمائي بمساندة مجموعات العمل والتأكد من وصول المشروع إلى نتائجه المستهدفة.

المخاطر والفرضيات

- إن المخاطر الرئيسية التي من شأنها إعاقة تنفيذ المشروع تشمل ما يلي، إلى جانب عوامل التخفيف من حدتها (حسبما هو مفصل في الملحق ٢):

○ صعوبة التنسيق السلس عبر القطاعات والمناطق: فهناك مخاطر محتملة تترتب على امكانية مواجهة هذه الصعوبة؛ بيد أن مكون المشروع الذي يستهدف تطوير القدرات سيعمل على تذليل هذه الصعوبة. ومن المعلوم أن المشروع الحالي ينطوي على تغيير حقيقي في تنفيذ العمل الإحصائي والتنموي؛ ومن الطبيعي من ثم أن يواجه مثل هذا التغيير ببعض الممانعة.

○ من المحتمل مواجهة تأخير في تعيين المستشارين قصيري المدى ذوي القدرات اللغوية الثنائية (عربي وإنجليزي). وفي وقت ندرك فيه أهمية هذه الكفاءة اللغوية عند العمل على مستوى المناطق، إلا أن المشروع سيعمل على إنشاء فريق ترجمة لتقديم الدعم والمساندة على الفور.

مشاركة الشركاء

يقوم هذا المشروع على طائفة من الشراكات الوطنية والدولية. ونظراً لأن المشروع في مجمله يتصل بكل مواطني المملكة العربية السعودية، من جهة السكان الحاليين والأجيال المستقبلية على السواء، من المعتزم وضع حملة توعية عامة لمشاركة كل المواطنين. وعلاوة على ذلك، ستتم مشاركة المجموعات المستهدفة الأخرى كما يلي:

- متخذو القرار والمسؤولون التنفيذيون على المستوى القطاعي: تمثل هذه المجموعة الجهة التشغيلية الرئيسية التي ستقوم بتكليف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. وستشارك المجموعة من خلال حلقات عمل مصممة لاستنفار وجهات نظر الشركاء وبلورة إجماع حول القرارات الرئيسية المتعلقة بالإحصاءات. وفضلاً عن ذلك، ستكون هذه المجموعة هي الجهة المستفيدة من برنامج تطوير القدرات.

التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف:

- من المقرر أن يستفيد المشروع من آليات التعاون بين دول الجنوب وكذلك التعاون الثلاثي وذلك دعماً للنتيجة النهائية المتوخاة. وسيتم التوصل إلى ترتيبات تعاون بين دول الجنوب مع ثلاث دول ذات تجارب مميزة على صعيد إعداد وتحديث وتسويق المنتجات والخدمات الإحصائية.

المعارف

- يستهدف هذا المشروع دمج عملية إعداد البيانات على المستويين الوطني والإقليمي مع أهداف تنفيذ الرؤية السعودية وكذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن المشروع سوف يمكن الهيئة من إعداد تقارير حول عدد من التزامات المملكة الوطنية والدولية علاوة على الوفاء بالطلب المتنامي على المنتجات الإحصائية لكل قطاعات الاقتصاد. ومن شأن ذلك أن يتمخض في المحصلة النهائية عن تعزيز المعارف القائمة على المعرفة دعماً لاتخاذ القرار في المملكة.

الاستدامة والتوسع في المشروع

- لقد أعد هذا المشروع للتأكد من استدامة النتائج التنموية على المدى البعيد من خلال مباديء تطوير القدرات والنهوض بالملكية الوطنية للنتائج التنموية. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الأولويات المختارة على الصعيد الوطني

وكذلك إلى تأكيد الحوار الوطني الذي يشمل الحكومة والقطاعات الأخرى في كافة القضايا المتعلقة بإعداد الإحصاءات وتبويبها ونجاعة استخدامها لأغراض التخطيط والتنفيذ والرصد والمتابعة.

٤- إدارة المشروع

كفاءة المشروع من جهة التكلفة

- إن الاستراتيجية المحددة للمشروع ستعمل على الوصول إلى النتائج في إطار الموارد المالية المتاحة لا سيما وأن التنسيق على نطاق النظام الحكومي قاطبة من شأنه أن يقلل من النفقات على المستوى النهائي مع إمكانية تحقق طائفة من التوافقات عبر القطاعات.

إدارة المشروع

- سوف يدار هذا المشروع من المكتب الرئيسي للهيئة العامة للإحصاء علاوة على الاستفادة من خدمات دعم المشاريع التي يقدمها البرنامج الإنمائي. بيد أن نجاح مجموعات العمل يعتمد على آلية التنسيق المحكم على المستويين القطاعي والإقليمي. وستقوم كل مجموعة عمل بتطوير آلية التنسيق اللازمة لها عقب حلقة العمل الأولى المقرر عقدها عند بدء التنفيذ.
- سيتم وضع اعتمادات مالية لتغطية نفقات الدعم من البرنامج الإنمائي بما يتيح الاستنفار السريع للدعم من منظمات الأمم المتحدة الأخرى.
- أما نفقات الدعم المباشرة من المشروع فسيتم تطبيقها لتغطية العمل المكثف الذي يكرسه البرنامج الإنمائي لمختلف مراحل المشروع.

إطار عمل النتائج

مناهج جمع البيانات والمخاطر	المستهدفات			خط الأساس		مصدر المعلومات	مؤشرات النتائج	المخرجات المستهدفة
	سنة ثالثة	سنة ثانية	سنة أولى	السنة	قيمة			
						الهيئة العامة للإحصاء	١-١ عدد السياسات التي روجعت وحدثت وتواءمت مع الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول وأهداف التنمية المستدامة	المخرج (١): مراجعة الإطار المؤسسي للإحصاءات ومواءمته مع الرؤية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة
						الهيئة العامة للإحصاء	٢-١ عدد الجهات الإقليمية التي لديها أنظمة موحدة لإنتاج الإحصاءات	
						الهيئة العامة للإحصاء	٣-١ السياسات التي طبقت لتطوير جودة الإحصاءات من حيث الفورية والدقة	

مناهج جمع البيانات والمخاطر	المستهدفات			خط الأساس		مصدر المعلومات	مؤشرات النتائج	المخرجات المستهدفة
	سنة ثالثة	سنة ثانية	سنة أولى	السنة	قيمة			
						الهيئة العامة للإحصاء	١-٢ وحدات التدريب التي أعدت ونفذت	المخرج ٢: تطوير القدرات من أجل النهوض بإمكانيات التحليل الفني والإحصائي من خلال توفير خبراء مختصين في التخصصات الرئيسية؛ ووضع المؤشرات المعيارية، والإستفادة من أفضل الممارسات لدفع التميز في الأداء؛ التدريب المكثف للموظفين والتعليم المستمر؛
						الهيئة العامة للإحصاء	٢-٢ عدد الموظفين الفنيين الذين تم تدريبهم على إعداد الاحصاءات وفقاً لنظام الحسابات الوطني	
						الهيئة العامة للإحصاء	٢-٣ عدد التقارير التي أعدت بتحليل البيانات لتلبية المتطلبات الوطنية على المنتجات الإحصائية	
						الهيئة العامة للإحصاء	٢-٤ عدد حلقات العمل التدريبية المنعقدة في المناطق	

						الهيئة العامة للإحصاء	١-٣ عدد أنظمة جمع البيانات المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية	المخرج (٣): الارتقاء بتقنية المعلومات لمواصلة إعداد المنتجات الإحصائية استجابةً للطلب المتنامي على المؤشرات وتقارير الاستدامة لدى كافة القطاعات؛ والربط التقني بعدد ٣٢ جهة؛ وإنشاء قاعدة معلومات وطنية شاملة.
						البرنامج الإنمائي	٢-٣ عدد المؤشرات (ضمن الرؤية السعودية وأهداف التنمية المستدامة) التي أعدت باستخدام البنى الجديدة لتقنية المعلومات	
						البرنامج الإنمائي	١-٤ عدد الشراكات الجديدة التي رتبت ووقع عليها	المخرج (٤): بلورة القدرة المؤسسية للتسويق وتنفيذها للنهوض بالعلاقات الخارجية واستكشاف المجالات المستحدثة لتسويق المنتجات الإحصائية.
						الهيئة العامة للإحصاء	٢-٤ عدد الخبراء الدوليين الذين تم التعاقد معهم	
						الهيئة العامة للإحصاء	٣-٤ عدد السياسات والاستراتيجيات التي وضعت انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة	

٥- الترتيبات الإدارية لتنفيذ المشروع

سيتم تنفيذ المشروع تنفيذًا وطنيًا وفق إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وستتحمل الهيئة العامة للإحصاء مسؤولية تنفيذ المشروع بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهة متعاونة فيما يتعلق بتعيينات الخبراء الدوليين والأنشطة الأخرى وفقا لخطة العمل السنوية. وسيتم تنفيذ كافة أنشطة المشروع وفق آلية وقواعد إدارة موحدة من خلال هيئة المشروع كلجنة إشراف وتوجيه ومتابعة وتقويم بين الهيئة العامة للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان الانسجام والاتساق في تنفيذ كافة أنشطة المشروع. وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة الفنية لكافة أنشطة المشروع عبر مكتبه القطري في الرياض ومركز الخدمة الإقليمي التابع له في القاهرة ومن وحداته المتنوعة في المقر الرئيس في نيويورك، وكذلك دعم مجمل الأنشطة المتعلقة بإدارة المشروع لدى طلب ذلك وعلى أساس استرداد التكاليف.

هيئة إدارة المشروع

هيئة إدارة المشروع هي المجموعة المسؤولة عن صنع واتخاذ القرارات الإدارية بالإجماع فيما يتعلق بتحديد وجهة سير العمل بالمشروع والتوصية باعتماد مراجعة المشروع مرة كل سنتين في الرياض، أو بطلب من المدير الوطني للمشروع حسب الضرورة، وتتم استشارتها من مدير المشروع لاتخاذ القرار في حال التجاوز الاستثنائي للحدود المسموح بها عادة في خطة العمل على صعيد الوقت والتكلفة. وتؤدي هيئة المشروع المهام التالية : الدور التنفيذي وتتولاها الهيئة ممثلة بإدارة ، وتسعى الهيئة من خلال هذا الدور إلى التأكد من المشروع يحقق متطلبات الجهات المستفيدة؛ والدور الفني ويضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسعى من خلاله لتقديم التوجيه المتعلق بالجدوى الفنية للمشروع.

ويشارك في عضوية هيئة المشروع كل من : الحكومة ممثلة في الهيئة العامة للإحصاء (بوصفها الجهة التنفيذية والجهة المستفيدة) ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية (بوصفه الداعم الفني للمشروع).

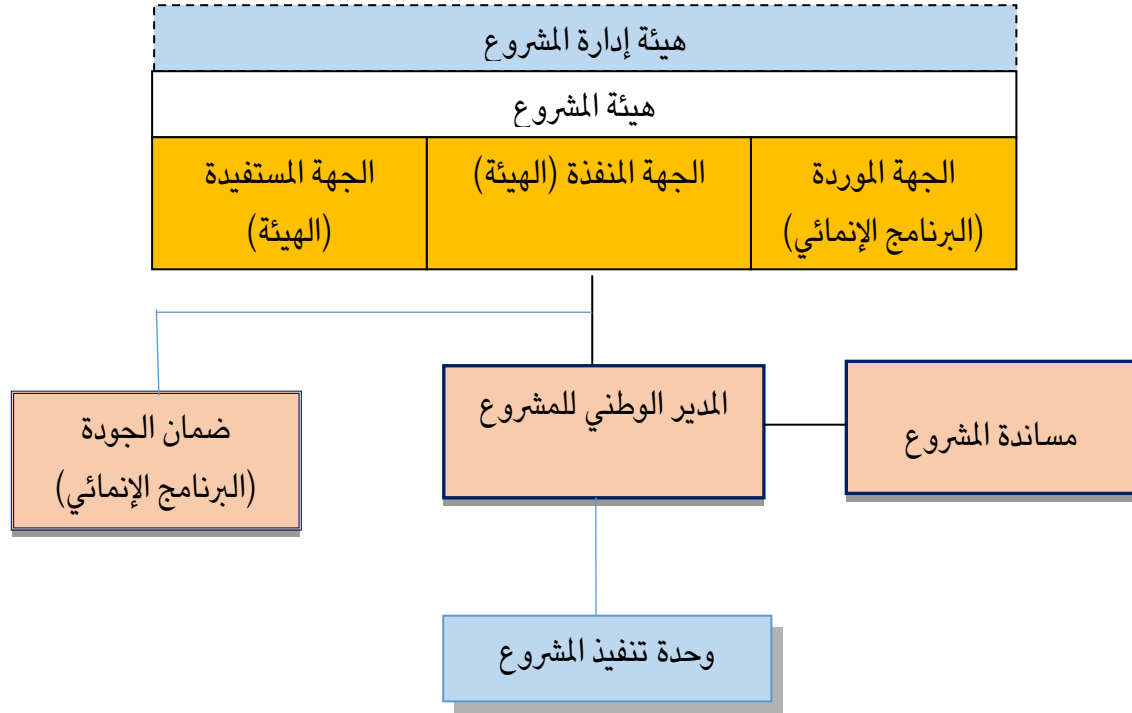
ضمان المشروع

تقع مسؤولية ضمان المشروع على عاتق كافة الأعضاء في هيئة المشروع ، ويمكن تفويضها بين أطراف المشروع ، ويدعم ضمان المشروع عمل هيئة المشروع عبر المراقبة والمتابعة الموضوعية المستقلة لأداء المشروع للتأكد من أن المشروع يركز على إنجاز أهدافه المحددة طوال فترة تنفيذه . وستعهد مهمة ضمان المشروع لرئيس فريق الحوكمة الرشيدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية ممثلاً للبرنامج ، ولنظير له ممثلاً للحكومة (الهيئة العامة للإحصاء)، ولا يجوز إناطة مهام واختصاصات المدير الوطني للمشروع ومهام ضمان المشروع إلى شخص واحد في الهيئة.

المدير الوطني للمشروع

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بتعيين المدير الوطني للمشروع للقيام بمهام واختصاصات المدير الوطني للمشروع، نيابة عن هيئة المشروع، لإدارة العمل اليومي بالمشروع واتخاذ القرارات المتعلقة به ضمن الأطر التي تحددها هيئة المشروع، وتتمثل مسؤوليته الرئيسية في التأكد من أن المشروع يعمل على إنتاج مخرجاته المحددة في وثيقة المشروع بالجودة المطلوبة

وفي الموعد والتكلفة المحددين . ويتم تعيين المدير الوطني للمشروع بموجب خطاب ترسله الهيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تقوم الهيئة بتعيين النظراء وتأمين مباني المكاتب والتجهيزات الضرورية (شاملة أجهزة الحاسوب) لموظفي المشروع وأية تجهيزات أخرى تقتضي الأنشطة المرتبطة بالمشروع توفيرها كالندوات و ورش العمل والتدريب، وأشكال الدعم العيني الأخرى.



٦- الإطار القانوني

تعتبر وثيقة المشروع هذه المستند المشار إليه في المادة الأولى من اتفاقية التعاون الأساسية النموذجية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموقع عليها من قبل الطرفين في اليوم الرابع من شهر يناير ١٩٧٦م. وتمشياً مع هذه الاتفاقية، فسوف يكون المقصود بالجهة الحكومية المنفذة هي الجهة الحكومية المتعاونة الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية.

ويجوز إجراء الأنواع التالية من التعديلات على وثيقة المشروع بتوقيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو من ينوب عنه) فقط، شريطة أن يتيقن بأن ليس لدى الأطراف الأخرى الموقعة على وثيقة المشروع أي اعتراض على التعديلات المقترحة:

- إجراء تعديلات أو إضافة أية ملاحق إلى وثيقة المشروع.
 - التعديلات التي لا تتطلب تغييرات ذات شأن في الأهداف الفورية للمشروع ومخرجاته ونشاطاته إلا إذا كانت بسبب إعادة ترتيب المدخلات المتفق عليها من قبل أو كنتيجة للزيادات التي تطرأ على التكلفة من جراء التضخم.
- تعديلات سنوية إلزامية ترمي إلى ترحيل مدخلات المشروع المتفق عليها أو زيادة تكاليف الخبراء أو البنود الأخرى كنتيجة للتضخم، أو الأخذ في الحسبان المرونة في إنفاق الوكالة المنفذة.